المؤذنون وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح للاتباع الثابت عنه عليه السلام
قوله ثم صلى بعد الزوال الظهر والعصر بأذان واقامتين بشرط الامام والاحرام
ثبت من حديث جابر من الجمع بينهما كذلك فيؤذن للظهر ثم يقيم لها ثم يقيم للعصر
لانها تؤدى قبل وقتها المعتاد فتقيد بالاقامة للاعلام واشار بذكر العصر بعد
الظهر المانعة لا يصلى سنة الظهر البعدية وهو الصحيح كما في التصحيح خلافا لمن
لا يتنفل فلو فعل كره واعاد الاذان للعصر لانقطاع فوره فصار كما لا يشتغل بينهما
بفعل اخر في قتصاره في بيان شرط الجمع على ما ذكره دليل على ان الخطبة ليست
من شرطه بخلاف الجمعة وعلى ان الجماعة ليست من شرطه حتى لو لحق الناس الفارغ
بعرفات فصلى الامام وحده الصلاتين فانه يجوز بالاجماع على الصحيح كما في الوجيز وفي
السراج ولا يلزم عليه ما اذا سبق الامام الحدث في صلاة الظهر فاستخلف رجلا
وذهب الامام ليتوضأ فصلى الخليفة الظهر والعصر ثم جاء الامام انه لا يجوز له ان
يصلي العصر الا في وقتها لان في عدم الجواز هناك ليس لعدم الجماعة بل لعدم الامام
لانه خرج عن ان يكون اماما وصار كواحد من المؤتمين او يقال الجماعة شرط الجمع
عند ابي حنيفة لكن في حق غير الامام لا في حق الامام انتهى فالى النقاية والموضحة
والجمع من اشتراط الجماعة ضعيف ولو احدث بعد الخطبة قبل ان يشرع في الصلاة
واستخلف من لم يشهد الخطبة جاز ويجمع بين الصلاتين بخلاف الجمعة وذكر
الامام والاحرام بالتصريف للاشارة الى تعيينهما فالمراد بالامام الامام الاعظم او
نائبه فيهما كان او مساويا فلا يجوز الجمع مع الامام غيرهما ولو مات الامام وهو خليفة
جمع نائبه او صاحب سرطة لان النواب لا ينعزلون بموت الخليفة والاصل في كل
واحدة منهما في وقتها والمراد بالاحرام احرام الحج حتى لو كان محرما بالعمرة يصلي
العصر في وقته عنده وهو ان الشرطان لا بد منهما في كل من الصلاتين لانه في
العصر وحدها حتى لو كان محرما بالعمرة في الظهر محرما بالحج في العصر له الجمع عنده
كما لو لم يكن محرما في الظهر والطلق في الاحرام فافاده انه لا فرق بين ان يكون محرما
قبل الزوال او بعده وهو الصحيح لان المقصود حصوله عند ادائه الصلاتين ولا
يشترط الامام لجمع اداء الظهر حتى لو ادرك منه جزأ منه جاز له الجمع كذا في المحيط وهذا
كله مذهب الامام وعنده لا يشترط الا الاحرام عند العصر وهو رواية نجيوز
للمنفرد الجمع وفي قوله محل الظهر اشارة الى الصحيح فلو صلاها في بيته فسد
الظهر اعادها جميعا لان الفاسد عندهما وذكر في سراج الدراية انه يجوز
هذا الجمع الى وقت الظهر وفي المحيط لا يجهر بالقراءة فيها قوله ثم الى الموقف
وقف بقرب الجبل اي تم رح والمراد بالجبل جبل الرحمة قوله وعرفات كلها موقف
الا بطن عرنة لحديث البخاري عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرنة

مطلب النواب لا ينعزلون بموت الخليفة

والمزدلفة

والمزدلفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن محسر وسقاب مكة كلها منحر وفي المنحر
عرنة وادي بحذاء عرفات وبتصغيرها سميت عرنية ينسب اليها العرنيون وذكر
القرطبي في تفسيره انها تبعد المرء فيها نصف فرسخ من مسجد عرفة حتى لقد قال بعض
العلماء ان الجوار المذكور في من مسجد عرفة لو سقط سقط من بطن عرنة وعلى الباجي
عن ابن حبيب بان عرفة في الحل وعرنة بالحرم قوله حاسرا لكبر مصليا وداعيا
الى وقف حاسرا الى الحديث مالك وغيره افضل الرمي يوم عرفة وافضل ما قلته انا والنبيون
من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل
شيء قدير بيده الخير وهو على كل شيء قدير وكان عليه السلام يجتهد في الدعاء في هذا
الموقف حتى روي عنه انه عليه السلام دعا عشية لامته بالمغفرة فاستجيب له الا
في الدماء والمظالم ثم اعاد الدعاء بالمزدلفة فاجيب حتى الدماء والمظالم فهو حديث ابن ماجة
وهو ضعيف بالعباس بن مرداس فانه مكثر الحديث ساقط الاحتجاج كما ذكره الحفاظ
لكن له شواهد كثيرة فيما رواه احمد باسناد صحيح عن ابن عباس قال كان
فلان مردف رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فجعل الفتى يلاحظ النساء وينظر اليهن
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ابن اخي هذا يوم من ملك سمعه وبصره غفر له ومنها
ما رواه البخاري مرفوعا من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته
امه ومنها ما رواه مسلم في صحيحه مرفوعا ان الاسلام تهدم ما كان قبله وان الهجرة
تهدم ما كان قبلها وان الحج تهدم ما كان قبله ومنها ما رواه مالك في الموطا مرفوعا
ما رؤي الشيطان يوما هو فيه اصغر ولا ادحر ولا اغيظ منه في يوم عرفة وما ذاك الا
لما يرى من تنزل الرحمة وتجاوز الله تعالى عن الذنوب العظام الا ما رأى يوم
بدر فانه رأى جبريل ينزع الملائكة فانها تتقضى تكفير الصغائر والكبائر ولو
كانت من حقوق العباد لكن ذكر الاكمل في شرح المشارق في شرح ان الاسلام يهدم
ما كان قبله ان المقصود ان الذنوب السالفة تحبط بالاسلام والهجرة والحج
صغيرة كانت او كبيرة وتتنا ول حقوق الله تعالى وحقوق العباد بالنسبة الى
الجزئي حتى لو اسلم لا يطالب بشيء منها حتى لو قتل واخذ المال واحرز به دار الحرب
ثم اسلم لا يؤاخذ بشيء من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كافيا في تحصيل مراده لكن
ذكر صلى الله عليه وسلم الهجرة والحج تأكيدا في بشارته وترغيبا في بابيته فان
الهجرة والحج لا يكفران المظالم فلا يقطع فيها بمحو الكبائر وانما يكفران الصغائر
ويجوز ان يقال والكبائر التي ليست من حقوق العباد وانما كان الاسلام من
اهل الذمة وحج لا يسقط ان ذكرها كان للتاكيد انتهى وهكذا ذكر الطيبي في
شرح هذا الحديث وقال ان الشارحين اتفقوا عليه وهكذا ذكر الامام النووي
والقرطبي في شرح مسلم وذكر القاضي عياض ان اهل السنة اجمعوا على ان الكبائر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)